تقرير الواشنطن بوست Washington Post

كيف تسعى الأنشطة السرية الإسرائيلية في سوريا إلى إحباط حكومتها الجديدة

How Israeli covert activities in Syria seek to thwart its new government

تشك إسرائيل في الرئيس أحمد الشرع، وهو متشدد إسلامي مخضرم، وقد قدمت الأسلحة والمعلومات الاستخباراتية والأموال للميليشيات المعارضة لحكمه.

علاء الخطيب

(تمت الترجمة بالذكاء الصناعي)

2025/12/25

الجزء الأول: المقدمة والمشهد الافتتاحي

تحت جنح الظلام، بدأت المروحيات الإسرائيلية بالوصول إلى جنوب سوريا في 17 ديسمبر 2024، بعد تسعة أيام فقط من الإطاحة بالرئيس السوري السابق بشار الأسد. وقد كانت المروحيات تحمل بجانب طرود المساعدات الإنسانية **500بندقية، وذخيرة، ودرع واقٍ**، كل ذلك أُلقي سرًا من قبل إسرائيل لتسليح **ميليشيا درزية تُدعى "المجلس العسكري"**، وفق ما قاله مسؤولان إسرائيليان سابقان شاركا مباشرة في الجهد.

وقد جاءت شحنات الأسلحة هذه ردًا على صعود **أحمد الشرع**، المتشدد الإسلامي الذي عرف سابقًا باسم **أبو محمد الجولاني** والذي أطاح بالأسد. نظرت إسرائيل إلى الشرع بشك عميق لأنه كان يقود مجموعة مسلحة مرتبطة رسميًا ، حتى قبل عقد من الزمن، بـ **القاعدة**، وهي جماعة تعارض بشدة وجود إسرائيل. وما يزال الشرع حتى الآن يضم في صفوف أنصاره مقاتلين يحملون أفكارًا متطرفة.

كقوة تزداد هيمنة في الشرق الأوسط، سعت إسرائيل إلى تشكيل التطورات في سوريا عبر **دعم المقاتلين الدروز الحلفاء** كجزء من محاولة لإضعاف التماسك الوطني للبلاد، حسبما قال مسؤولون إسرائيليون حاليون وسابقون، وبالتالي تعقيد جهود الشرع لتوحيد البلاد بعد حربها الأهلية الطويلة.

وكانت الإمدادات السرية الإسرائيلية جزءًا من جهود طويلة الأمد لدعم الدروز، وهي أقلية دينية لعبت دورًا تقليديًا في سياسات عدة دول في الشرق الأوسط، حسبما قال مسؤولون إسرائيليون حاليون وسابقون. وقد وجدت *واشنطن بوست* أن هذا الجهد **ما يزال مستمرًا حتى اليوم**.

بلغ تدفّق الأسلحة ذروته في أبريل الماضي، بعد أن اشتبك مقاتلو الدروز السوريون مع مسلّحين إسلاميين مرتبطين بالشرع. ثم تراجع في أغسطس بعد أن اتجهت إسرائيل للتفاوض مع الشرع، وظهرت شكوك لدى المسؤولين الإسرائيليين بشأن مدى موثوقية الانفصاليين الدروز وإمكانية تحقيق أهدافهم.

ولكن، تواصل إسرائيل إجراء إسقاطات جوية لمعدات عسكرية غير مميتة مثل الدروع الواقية والمستلزمات الطبية إلى المقاتلين الدروز في سوريا، مما يقوّض فعليًا قدرة الشرع على **مركزة السلطة**، وفقًا لقادة دروز في سوريا ومسؤول إسرائيلي سابق. كما يقدّم الإسرائيليون **مدفوعات شهرية تتراوح بين 100 و200 دولار لنحو 3000 من المقاتلين الدروز**، وفق ما أفاد اثنان من المسؤولين الدرزيين، مما يُظهر استمرار إسرائيل في المحافظة على **موازنات للقوة مع الحكومة السورية المركزية**.

قد تحدثت صحيفة *واشنطن بوست* مع أكثر من **عشرين مسؤولًا إسرائيليًا وغربيًا، ومستشارين حكوميين، وقادة ميليشيات درزية وزعماء سياسيين في سوريا وإسرائيل ولبنان** لمختلف أجزاء هذا التقرير. وقد تحدث كثير من الذين أُجريت معهم المقابلات بشرط عدم الكشف عن هوياتهم لوصف تفاصيل الدعم الإسرائيلي للدروز السوريين، الذي احتوى على عناصر من التعاون السري التي لم تُعلن عن نفسها من قبل أو تُبلغ بها علنًا.

الخلفية السياسية والأمنية

ترى إسرائيل في صعود أحمد الشرع تهديدًا أمنيًا مباشرًا على حدودها الشمالية، ليس فقط بسبب ماضيه الجهادي، بل أيضًا بسبب الغموض الذي يكتنف مشروعه السياسي الحالي. فعلى الرغم من محاولاته تقديم نفسه كقائد براغماتي يسعى إلى الاستقرار وبناء الدولة، يقول مسؤولون إسرائيليون حاليون وسابقون إنهم لا يثقون بادعاءاته بالتخلي عن الفكر المتطرف.

ويشير هؤلاء المسؤولون إلى أن جماعة الشرع كانت، حتى سنوات قليلة مضت، مرتبطة رسميًا بتنظيم القاعدة، وأن هذا الإرث لا يمكن تجاوزه بسهولة، خصوصًا في ظل استمرار وجود مقاتلين متشددين داخل صفوف القوات التي أوصلته إلى السلطة. وبحسب التقييمات الإسرائيلية، فإن خطر تحوّل سوريا الجديدة إلى كيان معادٍ على غرار تجارب سابقة في المنطقة لا يزال قائمًا.

من هذا المنطلق، اعتمدت إسرائيل استراتيجية تقوم على **منع إعادة توحيد سوريا تحت سلطة مركزية قوية** في هذه المرحلة الانتقالية. ويقول مسؤولون إسرائيليون إن دعم المجتمعات المحلية المسلحة، وعلى رأسها الدروز في الجنوب، يشكل وسيلة فعالة لإبقاء ميزان القوى الداخلي مفتوحًا ومنع تمركز السلطة بيد حكومة واحدة قد تشكل تهديدًا مستقبليًا.

وتضيف الصحيفة أن هذه المقاربة ليست جديدة في السياسة الإسرائيلية، إذ لطالما سعت إسرائيل، تاريخيًا، إلى بناء تحالفات مع أقليات في الدول المجاورة كوسيلة لتأمين حدودها وتوسيع هامش نفوذها الأمني. وفي الحالة السورية، وجدت إسرائيل في الدروز شريكًا طبيعيًا، نظرًا للعلاقات التاريخية التي تربطها بالمجتمع الدرزي داخل إسرائيل وخارجها.

ويؤكد التقرير أن هذا الدعم لم يكن هدفه المعلن إنشاء كيان درزي مستقل، بل **إبقاء الجنوب السوري منطقة نفوذ غير خاضعة بالكامل لدمشق**، بما يتيح لإسرائيل هامش مناورة أوسع في التعامل مع التحولات السياسية والعسكرية داخل سوريا الجديدة.

الجزء الثالث: الأسلحة، المال، والآليات الميدانية

بحسب مسؤولين إسرائيليين حاليين وسابقين، وقادة دروز في سوريا، شمل الدعم الإسرائيلي للدروز **مزيجًا من الإمدادات العسكرية، والدعم المالي، والمساعدة اللوجستية**، صُمّم بعناية ليمنح الفصائل الدرزية القدرة على الصمود دون تمكينها من السيطرة الكاملة أو الدخول في مواجهة شاملة مع الحكومة السورية الجديدة.

الدعم العسكري

في المرحلة الأولى، وبعد أيام من سقوط نظام الأسد، قامت إسرائيل بإسقاط جوي لشحنات أسلحة خفيفة شملت **بنادق هجومية، وذخيرة، ودروعًا واقية**، وفق ما قاله مسؤولان إسرائيليان سابقان شاركا في التخطيط والتنفيذ. وأكد هؤلاء أن الأسلحة كانت كافية لتجهيز وحدات محلية للدفاع عن مناطقها، لكنها لم تكن من النوع الثقيل الذي يسمح بفتح جبهات واسعة.

ومع تصاعد الاشتباكات في الجنوب السوري، ولا سيما في محافظة السويداء، بلغ تدفق السلاح ذروته في شهر أبريل، عندما دخل مقاتلون دروز في مواجهات مباشرة مع مسلحين إسلاميين مرتبطين بحكومة أحمد الشرع. في تلك المرحلة، اعتبرت إسرائيل أن تعزيز القدرات الدفاعية للدروز ضروري لمنع سيطرة القوات الحكومية على المنطقة.

لكن بحلول أغسطس، بدأ هذا الدعم العسكري بالتراجع، بعد أن فتحت إسرائيل قنوات تواصل غير مباشرة مع حكومة الشرع، وبدأ مسؤولون إسرائيليون يشككون في قدرة الفصائل الدرزية على العمل كوحدة متماسكة، وفي جدوى الاستمرار بتسليحها على المدى الطويل.

الدعم المالي

إلى جانب السلاح، اعتمدت إسرائيل على **الدعم المالي المباشر** كأداة أساسية للحفاظ على النفوذ. فقد أفاد مسؤولون دروز بأن إسرائيل تدفع **مخصصات شهرية تتراوح بين 100 و200 دولار لنحو 3000 مقاتل درزي**، يعملون ضمن ما يُعرف بـ "الحرس الوطني الدرزي."

ويهدف هذا الدعم، بحسب التقرير، إلى ضمان ولاء هذه القوات محليًا، وتأمين دخل ثابت يمنع تفككها أو انضمام عناصرها إلى أطراف أخرى، بما في ذلك الحكومة المركزية أو فصائل منافسة.

الآليات الميدانية واللوجستية

لم يقتصر الدعم الإسرائيلي على السلاح والمال، بل شمل أيضًا **معدات طبية، ووسائل حماية شخصية، ومساعدات إنسانية**، جرى إيصالها عبر إسقاطات جوية أو قنوات سرية عبر الحدود. ويقول قادة دروز إن هذه الإمدادات ساعدت في الحفاظ على الجاهزية القتالية، ورفعت معنويات المقاتلين، خصوصًا في ظل ضعف الموارد المحلية.

وأكد مسؤول إسرائيلي سابق أن هذه الآليات صُممت لتكون **منخفضة الظهور الإعلامي**، بحيث لا تُفسَّر على أنها تدخل عسكري مباشر، بل دعم محدود يسمح بإبقاء ميزان القوى الداخلي في حالة توازن.

منع التمركز الكامل للسلطة

بحسب التقرير، فإن الهدف النهائي لهذا الدعم لم يكن تمكين الدروز من الانفصال أو إقامة كيان مستقل، بل **إضعاف قدرة حكومة الشرع على بسط سيطرتها الكاملة على الجنوب السوري** .فوجود قوة محلية مسلحة ومدعومة خارجيًا يمنح إسرائيل ورقة ضغط استراتيجية في أي ترتيبات سياسية أو أمنية مستقبلية تخص سوريا.

الانقسامات داخل القيادة الدرزية وحدود الرهان الإسرائيلي

يوضح التقرير أن الدعم الإسرائيلي للدروز واجه **قيودًا متزايدة بسبب الانقسامات الداخلية** داخل المجتمع الدرزي في سوريا، سواء على مستوى القيادة السياسية أو العسكرية. فقد اختلف القادة الدروز حول طبيعة العلاقة مع إسرائيل، وحول ما إذا كان ينبغي السعي إلى حكم ذاتي موسّع، أو الاكتفاء بضمان أمن محلي ضمن دولة سورية موحّدة.

ويشير التقرير إلى أن بعض القادة، وعلى رأسهم الشيخ **حكمت الهجري**، عبّروا عن استعدادهم للتعامل مع إسرائيل كحليف أمني في مواجهة الحكومة الجديدة في دمشق، بينما فضّل قادة آخرون الحفاظ على مسافة، خوفًا من أن يؤدي الارتباط العلني بإسرائيل إلى **عزل الدروز سياسيًا داخل سوريا** وتعميق الشكوك تجاههم من بقية المكوّنات السورية.

هذه الخلافات انعكست ميدانيًا في ضعف التنسيق بين الفصائل الدرزية المسلحة، وعدم قدرتها على تشكيل قيادة موحّدة أو استراتيجية واضحة طويلة الأمد. وقد دفع ذلك بعض المسؤولين الإسرائيليين إلى إعادة تقييم مدى جدوى الاستثمار السياسي والعسكري في هذه الفصائل.

وبحسب مسؤولين إسرائيليين سابقين، فإن فكرة دعم **كيان درزي مستقل أو شبه مستقل** في جنوب سوريا طُرحت في مراحل مبكرة بعد سقوط الأسد، لكنها سرعان ما تراجعت بسبب الانقسامات الداخلية، وغياب قاعدة شعبية صلبة، وصعوبة الدفاع عن كيان كهذا في بيئة إقليمية معقّدة.

ويضيف التقرير أن هذا التردد الداخلي جعل الدعم الإسرائيلي **أداة تكتيكية أكثر منه استراتيجية**، تُستخدم لإبقاء الوضع غير محسوم بدل الدفع نحو مشروع سياسي واضح. فإسرائيل، بحسب هؤلاء المسؤولين، لا ترى في الدروز قوة قادرة وحدها على إعادة رسم الخريطة السياسية لسوريا، بل عامل موازنة مؤقت في مرحلة انتقالية مضطربة.

كما ينقل التقرير عن قادة دروز قولهم إن جزءًا من المجتمع الدرزي السوري **يرفض الانخراط في أي مشروع انفصالي**، ويؤكد تمسكه بوحدة سوريا، حتى وإن كان متخوفًا من طبيعة الحكم الجديد في دمشق. هذا التباين الداخلي حدّ من قدرة إسرائيل على توحيد خطابها أو توسيع دعمها دون المخاطرة بردود فعل عكسية.

التوتر بين إسرائيل والولايات المتحدة حول حكومة الشرع

يشير التقرير إلى أن السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا الجديدة وضعت إسرائيل في **مسار تصادمي متزايد مع الولايات المتحدة**، التي تبنّت مقاربة مختلفة تجاه حكومة أحمد الشرع. فبينما ترى واشنطن في الشرع فرصة لإعادة توحيد سوريا واحتواء الفوضى، لا تزال إسرائيل تنظر إليه كخطر أمني محتمل لا يمكن الوثوق به.

وبحسب مسؤولين أميركيين وإسرائيليين حاليين وسابقين، فإن الإدارة الأميركية تعتبر أن دعم الشرع قد يسهم في **استعادة حدٍّ أدنى من الاستقرار** في سوريا، ويخفف من موجات النزوح، ويحدّ من عودة الجماعات المتطرفة، إضافة إلى كبح النفوذ الإيراني في المشرق. وترى واشنطن أن إضعاف الحكومة الجديدة قد يؤدي إلى نتائج عكسية، من بينها إعادة إنتاج الفوضى التي غذّت الصراع طوال أكثر من عقد.

في المقابل، يرى مسؤولون إسرائيليون أن هذا الرهان الأميركي ينطوي على **قدر كبير من السذاجة السياسية** .ويقول هؤلاء إن الشرع لم يقدم حتى الآن ضمانات حقيقية، وإن تاريخه الجهادي لا يمكن فصله بسهولة عن مستقبله السياسي، خصوصًا في ظل استمرار وجود عناصر متشددة داخل القوى التي أوصلته إلى السلطة.

ويضيف التقرير أن هذا الخلاف في التقدير أدى إلى **توتر غير معلن** بين واشنطن والقدس، إذ ترى الولايات المتحدة أن الدعم الإسرائيلي للفصائل الدرزية يقوّض الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تثبيت سلطة مركزية في دمشق، بينما تعتبر إسرائيل أن من حقها اتخاذ خطوات استباقية لحماية أمنها القومي، حتى لو تعارضت مع الرؤية الأميركية.

وينقل التقرير عن مسؤولين أميركيين قولهم إنهم أبلغوا نظراءهم الإسرائيليين بقلقهم من أن يؤدي الدعم العسكري والمالي للدروز إلى **تعميق الانقسامات الداخلية السورية**، وإرسال إشارات سلبية إلى حكومة الشرع في مرحلة حساسة من محاولاتها فرض النظام وبناء مؤسسات الدولة.

من جهتها، تردّ إسرائيل بأن سياستها لا تهدف إلى إسقاط الحكومة السورية الجديدة، بل إلى **منع تشكّل تهديد مباشر على حدودها**، وأن الحفاظ على قوى محلية مسلحة في الجنوب السوري يشكل، من وجهة نظرها، شبكة أمان أمنية في حال فشلت التجربة السياسية في دمشق.

ويخلص التقرير إلى أن هذا التباين بين الحليفين يعكس اختلافًا أعمق في مقاربة ما بعد الصراع: واشنطن تراهن على **إعادة بناء الدولة السورية** عبر دعم السلطة المركزية، بينما تفضّل إسرائيل سياسة **إدارة المخاطر** عبر إبقاء موازين القوى مفتوحة وعدم الرهان على طرف واحد.

التداعيات الإقليمية ودخول القوات الإسرائيلية إلى الأراضي السورية

يذكر التقرير أنه، عقب سقوط نظام الأسد في 8 ديسمبر 2024، **تحركت القوات الإسرائيلية سريعًا داخل الأراضي السورية**، في خطوة عكست مستوى القلق الإسرائيلي من الفراغ الأمني الذي خلّفه الانهيار المفاجئ للسلطة المركزية. وبحسب مسؤولين إسرائيليين، فإن هذه التحركات هدفت إلى منع وصول جماعات معادية إلى مواقع استراتيجية قريبة من الحدود.

ويشير التقرير إلى أن القوات الإسرائيلية **سيطرت على مواقع عسكرية مهجورة**، من بينها نقاط في منطقة جبل الشيخ، الذي يُعد موقعًا ذا أهمية استراتيجية عالية بسبب إشرافه الجغرافي وقدرته على توفير إنذار مبكر لأي تحركات عسكرية محتملة. وقد رأت إسرائيل أن ترك هذه المواقع دون رقابة قد يسمح لقوى معادية—سواء مرتبطة بحكومة الشرع أو بجهات أخرى—بملء الفراغ.

وتزامنت هذه التحركات البرية مع **تصعيد في الضربات الجوية الإسرائيلية** داخل سوريا، استهدفت مواقع عسكرية وبنى تحتية قالت إسرائيل إنها قد تُستخدم ضدها مستقبلًا. ويؤكد التقرير أن هذا التصعيد

لم يكن موجّهًا فقط ضد بقايا النظام السابق، بل جاء أيضًا في سياق رسم "خطوط حمراء" واضحة أمام الحكومة السورية الجديدة.

وفي الجنوب السوري، ولا سيما في محافظة السويداء، أدّت الاشتباكات بين القوات الحكومية والفصائل الدرزية إلى **تدخل جوي إسرائيلي مباشر** في بعض المحطات. ويذكر التقرير أن إسرائيل شنّت ضربات على وحدات تابعة للحكومة السورية الجديدة، بما في ذلك ضربة استهدفت **محيط وزارة الدفاع في دمشق**، ما أجبر القوات الحكومية على التراجع عن بعض مواقعها في الجنوب.

ويرى محللون نقل عنهم التقرير أن هذه الضربات كانت رسالة مزدوجة:
الأولى إلى حكومة الشرع، ومفادها أن إسرائيل لن تسمح بفرض السيطرة بالقوة على الجنوب السوري؛ والثانية إلى الفصائل المحلية، بأن إسرائيل مستعدة للتدخل عسكريًا إذا شعرت بأن ميزان القوى يميل ضد مصالحها الأمنية.

ويضيف التقرير أن هذه التدخلات الإسرائيلية **زادت من تعقيد المشهد الإقليمي**، إذ وضعت سوريا الجديدة أمام معادلة صعبة: السعي لبسط السيادة الوطنية من جهة، وتجنب مواجهة مباشرة مع إسرائيل من جهة أخرى، في وقت ما تزال فيه الدولة السورية في طور إعادة التشكل.

الخلاصة والتقييم النهائي

يخلص التقرير إلى أن الأنشطة الإسرائيلية السرّية في سوريا تعكس **استراتيجية أوسع لإدارة المخاطر** في مرحلة ما بعد سقوط الأسد، بدل الرهان على نجاح مشروع سياسي واحد في دمشق. فإسرائيل، وفق ما ينقل التقرير عن مسؤولين حاليين وسابقين، لا ترى في الحكومة السورية الجديدة شريكًا يمكن الوثوق به بالكامل، ولا تعتبر أن مسار إعادة توحيد الدولة قد وصل إلى مرحلة الاستقرار.

ويشير التقرير إلى أن دعم الدروز، إلى جانب التحركات العسكرية الإسرائيلية داخل الأراضي السورية، يشكّل **محاولة لإبقاء موازين القوى الداخلية مفتوحة**، بما يمنح إسرائيل مرونة في التعامل مع أي تطورات غير متوقعة. هذه المقاربة، بحسب التقرير، تهدف إلى منع ظهور سلطة مركزية قوية قد تتحول مستقبلًا إلى تهديد مباشر على الحدود الشمالية لإسرائيل.

في الوقت نفسه، يحذّر التقرير من أن هذه السياسة تنطوي على **مخاطر طويلة الأمد**، أبرزها تعميق الانقسامات داخل المجتمع السوري، وإضعاف فرص بناء دولة موحّدة قادرة على فرض القانون والنظام. كما قد تؤدي هذه التدخلات إلى تعقيد العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة، التي تراهن على دعم الحكومة السورية الجديدة كمدخل للاستقرار الإقليمي.

وينقل التقرير عن مسؤولين أميركيين قولهم إن استمرار الدعم الإسرائيلي للفصائل المحلية المسلحة قد يقوّض الجهود الدولية الرامية إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة السورية، ويبعث برسائل متناقضة إلى القوى المحلية حول مستقبل السلطة والسيادة في البلاد.

من جهته، يؤكد مسؤولون إسرائيليون أن البديل عن هذه السياسة هو **المجازفة بأمن إسرائيل** في بيئة إقليمية غير مستقرة، وأن التجربة التاريخية علّمتهم عدم الاكتفاء بالضمانات السياسية أو الوعود العلنية، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بحدودهم المباشرة.

ويختتم التقرير بالتأكيد على أن سوريا تقف اليوم عند **مفترق طرق** :فإما أن تنجح الحكومة الجديدة في بناء دولة قادرة على استيعاب تنوعها الداخلي وطمأنة جيرانها، أو أن تبقى ساحة مفتوحة للتدخلات الإقليمية وصراعات النفوذ. وفي كلا الحالتين، تشير *واشنطن بوست* إلى أن إسرائيل ستظل لاعبًا فاعلًا في رسم ملامح المرحلة المقبلة، سواء عبر الدبلوماسية العلنية أو العمليات السرّية.